1995 04 01-0001-JL

المفقودون بين ١١ و١٧ الفاً ومشروع قانون يتيح اثبات الوفاة

اهالي المخطوفين دعوا الدولة الى الاستقصاء والتحري وهددوا بتصعيد تحركهم اذا لم تستجب مطالبهم

قضية المخطوفين والمفقودين عادت امس الى دائرة الضوء، اذ دعت "لجنة اهالي المخطوفين" و"لجنة الدفاع عن الحريات العامة والديموقراطية"، الدولة الى التحرك لكشف مصير هؤلاء عن طريق "الاستقصاء والتحري"، ورفضتا اي حل لا يقوم على هذا الاساس، وهددتا بتصعيد تحركهما في حال لم تستجب الدولة مطالبهما.

اللجنتان عقدتا اجتماعا طارئا قبل ظهر امس في مكتب رئيس لجنة الدفاع عن الحريات العامة والديموقراطية المحامي سنان برّاج، واصدرتا على اثره البيان الآتي:

"أ- ان اللجنتين تستغربان استمرار تجاهل السلطات اللبنانية موضوع المخطوفين.

٢- يستغرب المجتمعون عدم ايلاء الصحافة الموضوع الاهتمام الذي يستحقه.

٣- لا يزال اهالي المخطوفين ينتظرون بدء تحرك الدولة في قضية الاستقصاء والتحري، التي تشكل المدخل الطبيعي لحل هذه القضية.

٤- توافق المجتمعون على سلسلة خطوات ضمن اطار القانون لدعم هذه القضية الانسانية العادلة ونصرتها.

٥- ان اهالي المخطوفين، اذ يذكّرون الدولة بأنهم لا يزالون ينتظرون اي مؤشرلبدء حلحلة هذه القضية، يعلنون ان للصبر حدودا، وان اي مشروع تفترضه الدولة مقبولا، لا يشكل مدخلا، اذا لم تسبقه عمليات الاستقصاء والتحري. وفي مطلق الاحوال، لا يكفي ان يقول هذا الحزب او تلك الهيئة ان لا مخطوفين لديه او لديها، بل المطلوب ان يقولوا انه لم يعد لديهم اي مخطوف".

ودعا براج الدولة الى "التحرك لكشف مصير المخطوفين، الذين خطفتهم مجموعة من الاحزاب اللبنانية. واي حل تعتمده الدولة، ولا يقوم على اساس الاستقصاء والتحري عن مصير المفقودين والمخطوفين، هو حل مرفوض سلفا. فالاستقصاء هو المدخل الى اي حل لهذه القضية". واضاف: "التفتيش عن المخطوفين ليس من مسؤوليتنا. على الدولة ان تتحرك لانها تعرف تماما الخاطفين".

واوضح ان لجنة اهالي المخطوفين اجتمعت مع رؤساء الطوائف "وكلهم اجمعوا على مشروع القانون في الصيغة التي تقدمنا بها قبل عامين، والتي تقوم على الاستقصاء والتحري عن مصير المخطوفين. والعائق ليس من الرؤساء الروحيين بل من الدولة. فلتقل لنا الدولة ما هو هذا العائق، وممن تخاف".

واكد ان "اي مشروع حل لا يحظى بموافقة اهالي المخطوفين لا يمكن ان يرى النور. واذا لم تستجب الدولة مطالبنا في مهل معقولة، فسنلجأ الى تصعيد تحركنا، الذي يمكن ان يبدأ بمؤتمر صحافي موسع نكشف فيه اسماء الخاطفين، من جماعات وافراد، ويصل الى الاعتصام والاضراب عن الطعام، او غير ذلك من الخطوات"، مشيرا الى ان عدد المخطوفين يراوح ما بين ١١ و١٧ الفا، وان اللجنة "تملك المعلومات الكافية عن الجهات الخاطفة، وقدمنا حتى الان ١٦ دعوى جزائية فردية لدى النيابة العامة الاستئنافية، واكتشفنا ان الدولة خائفة من النتيجة التي سنصل اليها".

وقالت رئيسة لجنة اهالي المخطوفين السيدة وداد حلواني ان في مجلس النواب مسودة مشروع قانون يتعلق بقضية المخطوفين. واعتبرت ان هذا المشروع "لا يتناول القضية الاساسية، وهي الاستقصاء والتحري لكشف مصير المخطوفين، احياء كانوا أو امواتا، بل يعتبر الجميع متوفين، ويسمح لاصحاب العلاقة بالتقدم الى المحاكم لاثبات وفاة ابنائهم او ازواجهم او املهم المفقودين، والاستحصال بالتالي على وثيقة وفاة".

وانتقدت حلواني هذا المشروع، مؤكدة ان "مشكلة اهالي المخطوفين ليست اثبات وفاة ابنائهم او ازواجهم او اهلهم كي يتمكنوا من ان يرثوهم، او ان يتزوجوا او يسافروا. نحن نريد ان تتحرك الدولة لكشف مصير المفقودين، لا ان تعتبرهم في حكم الاموات". وحذرت من تحويل القضية "قضية فردية". وعلقت: "اذا سألوا بعض الوزراء والنواب، يمكنهم ان يعرفوا الخاطفين".

واشارت اخيرا الى ان لجنة اهالي المخطوفين اجرت اتصالات مع لجنة الادارة والعدل ولجنة حقوق الانسان النيابيتين للحصول على نسخة من مشروع القانون.

لقاء تضامني مع المعتقلين الفلسطينيين:

دعوات الى تطوير اطر المعارضة

لقاء تضامني مع "المعتقلين الفلسطينيين داخل السجون الاسرائيلية وسجون الحكم الاداري الذاتي" عقد امس في مقر المجلس الثقافي للبنان الجنوبي بدعوة من المجلس والقيادة الموحدة لـ"الجبهتين الشعبية والديموقراطية لتحرير فلسطين" في لبنان.

الامين العام للمجلس النائب حبيب صادق استهل اللقاء بكلمة ترحيب ودعوة "الى توحيد الصف الوطني على مستوى العالم العربي في وجه كل المخططات التي تستهدف وحدة البلدان العربية وكياناتها".

وتلاه رئيس الاتحاد الوطني للنقابات الياس المبر الذي دعا "المنظمات الدولية العاملة في سبيل حقوق الانسان الى الضغط من اجل اطلاق المعتقلين في سجون اسرائيل والسلطة الفلسطينية".

وتحدث باسم النائب اسطفان الدويهي السيد غسان وهبي فحيا المعتقلين وقال: "قدرنا ان نقاوم الاحتلال في جنوب لبنان وبقاعه الغربي، في القدس وغزة وجنين لاننا اصحاب حق في هذه المقاومة التي لن تتوقف حتى يعود هذا الحق الى اصحابه ومن لا يصدق، فلينظر جيدا الى المأزق الذي يعيشه اليوم من فرط بحقوقه وساوم عليها". ثم تحدث صالح زيدان باسم القيادة الموحدة للجبهتين ومما قال: "ان مأزق اتفاق اوسلو يتعمق نتيجة لطابعه التصفوي، وشعبنا يكتشف يوميا عجز السلطة الفلسطينية عن تحقيق اي انجازات مقنعة في المسألة الوطنية، وفشلها في تقديم الحلول للمشكلات الاجتماعية ونزوعها نحو القمع والاستبداد. بل يتبين درجة انحدارها الى مستوى العمالة الوظيفية للاحتلال، من خلال مطاردة الوطنيين والمقاومين وزجهم في السجون. لذلك ونحن نستنكر هذا السلوك الاستبدادي لسلطة الحكم الاداري الذاتي، فاننا نطالب بالافراج عن جميع المعتقلين في سجون الحكم الاداري الذاتي من الجبهة الديموقراطية وحماس والجهاد الاسلامي وسائر قوى المعارضة الفلسطينية وايضا المعتقلين في سجون الاسرائيليين وعميلها لحد.

ان عجز السلطة ووقوفها الى جانب اسرائيل على ارضية اتفاق اوسلو، لا يعمق مأزقها فحسب، بل يوفر الظروف للاطاحة بهما، وهذا يتطلب تطوير وحدة المعارضة الفلسطينية نحو جبهة وطنية عريضة تضم كل القوى والشخصيات الوطنية والديموقراطية والاسلامية والقومية. كما يقتضي بذل الجهود لتطوير كل اطر المعارضة القائمة الان نحو هذا الهدف، وهنا نؤكد اصرارنا على انجاز الاتحاد الجبهوي بين الجبهتين الشعبية والديموقراطية".

ثم قدم الباحث اسامة الهندي مداخلة دعا فيها الى "توسيع الحوار الجاد والصادق اكثر مما فعلنا سابقا عقب اتفاق اوسلو لاسترداد المفهوم الوطني للارض والسلطة الوطنية معا".

ودعا المنسق العام لـ"تجمع اللجان والروابط الشعبية" معن بشور الى رعاية شؤون الاخوة الفلسطينيين في لبنان واقرار الحقوق المدنية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

وختاما تلا الامين العام لـ"الاتحاد الاشتراكي العربي - التنظيم الناصري" منير الصياد برقية باسم المجتمعين الى الهيئات الدولية والاقليمية والنقابات والاتحادات العالمية ناشدها العمل على الافراج عن كل المعتقلين في السجون الاسرائيلية وفي سجون الحكم الذاتي.

كذلك، تلا برقية الى رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري مناشدا فيها الدولة المبادرة الى "فتح ملف العلاقات اللبنانية - الفلسطينية بموضوعية وايجابية تعزز اواصر الاخوة بين الشعبين الشقيقين".